الأمن والهجرة والتنمية أية علاقة؟

Security, Migration, and Development: What Is the Relationship?

ادرداك كريم
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية
جامعة مولاي اسماعيل مكناس

الملخص

فالهجرة في السنوات الاخيرة عرفت تصاعدا كبير في العالم، نتيجة تدهور الاوضاع السوسيواقتصادية وغلاء المعيشة ومتطلبات العيش الكريم، وغياب سياسة عمومية تنموية.

إضافة إلى ذلك، فالنطام النيوليبرالي، الذي يعتمد على حرية السوق، وتراجع تدخل الدولة في المجالات الاجتماعية، نتج عن توسيع الفوارق الاجتماعية بالمجتمع، مما دفع بعض الفئات إلى التفكير في الهجرة الإيجاد حلول اقتصادية وتنموية بديلة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة – التنمية البشرية – السياسات الهمومية– النموذج التنموي– الأمن – الدولة الاجتماعية– مؤسسات الحكامة.

Abstract:

Migration in recent years has witnessed a significant increase in the world, as a result of the deterioration of socio-economic conditions, the high cost of living, the requirements of a decent life, and the absence of a public development policy.

In addition, the neoliberal system, which relies on market freedom and a decline in state intervention in social spheres, resulted from the widening of social disparities in society, which prompted some groups to think about immigration and finding alternative economic and development solutions.

Keywords: migration - human development - policies of concern - development model - security - social state - governance institutions.

مقدمة:

تعد الهجرة ظاهرة إجتماعية وإنسانية وسلوك فطري في الإنسان، وهي في مفهومها العام وفي سياقاتها التاريخية، حركية لنقل الناس بحثا عما يعتقدونه الأحسن في مجال العيش من الجنوب إلى الشمال، وأيضا من الجنوب إلى الجنوب بل وحتى من الشمال إلى الشمال، إذ يلخص العالم الديموغرافي الفرنسي "الفريد صوفي" إشكالية الهجرة بقوله إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات.[178]

وتشكل قضية الهجرة غير النظامية أهم القضايا الاجتماعية، التي لا تزال تؤرق المجتمع الدولي، وسميت الهجرة بغير الشرعية لأنها تتم وفق إطار غير قانوني حيث يقصد بها مخالفة التشريعات والقوانين المعمول بها في تنظيم الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، وتتضمن حركة الأفراد أو الجماعات العابرة للحدود في خارج إطار القانون. وهي مشكلة حساسة لكونها تمس جميع شرائح المجتمع الدولي، بحيث أصبحت الظاهرة لا تقتصر على الشباب وخاصة الذكور منهم، بل ارتفع خط بيانها إلى فئة الإناث، وأصبح متداولا مصطلح (الحرقة) في الأغاني الشعبية للتعبير عن الظاهرة،ولا تزال الهجرة غير النظامية غامضة وغير معروفة الأسباب الحقيقية رغم أن أغلبها اقتصادية واجتماعية وأمنية، وبالرغم من وجود عدد من الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا المجال، فإن الهجرة لازال يكتنفها الغموض.

يطرح موضوع البحث أهمية كبرى نظرا لما أصبحت تكتسيه ظاهرة الهجرة الدولية من اهتمام مجموعة من الباحثين والاكاديميين وبعض المؤسسات الدولية، وما أصبحت تفرضه من تحديات كبرى على الدول المرسلة والمستقبلة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فالظاهرة تكتسي بعدا انسانيا وكونيا يتجلى بالأساس في حركة الهجرة كدينامية إنسانية تكتسي مجموعة

[178] - حماد صابر، الهجرة والتنمية التحدي العالمي في الألفية الثالثة، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 24 ، سنة 2009 ص 61

من الأبعاد منها ما هو اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، سياسي أو ديني، إذ أن البحث الذي سوف نتناوله بالدراسة والتحليل سينصب على البعد الامني وما يطرحه من تحديات كبرى على استقرار الدول المستقبلة، وكذلك البعد السياسي الذي يتجلى في طرق وكيفيات إدماج هؤلاء المهاجرين، وأخيرا البعد التنموي باعتباره الحل الانسب في التعاطي مع ظاهرة الهجرة الدولية.

كما يعيش المغرب نتيجة موقعه الإستراتيجي المتميز، كرابط بين قارتين، وضعية تدفق متزايد من المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء الحالمين إلى العبور إلى الضفة الأخرى، لكن واقع العبور في حد ذاته، تحول إلى إستقرار إلزامي بسبب عومل المراقبة وتشديد الحراسة خاصة من طرف مسؤولو الضفة الأخرى – الإتحاد الأوروبي –، طرح جملة من الإشكاليات حول المقاربة الأنجع لمواجهة هذا الوضع الجديد ما بين مقاربتين متناقضتين الحقوقية والأمنية.

انطلاقا من هذا التقديم الموجز نصل إلى إشكالية هامة كتالي:

– الى اية حد استطاعات السياسات العمومية للدولة للحد من ظاهرة الهجرة؟

يتفرع عن هاتة الاشكالية الرئسية اشكاليات فرعية كتالي:

- ماهي رهانات البعد التنموية للحد من ظاهرة الهجرة؟
- ماهي اليات السياسة العمومية للنهوض بقطاع الشباب ؟

المحور الاول: الإطار المفاهمي للامن ومشاكل ظاهرة تهريب المهاجرين

للهجرة غير النظامية عوامل وأسباب متعددة بين ما هو إجتماعي واقتصادي وسياسي...، ويشكل البحث عن العمل والعيش في ظروف تضمن كرامة الإنسان الهدف المشترك لكل المهاجرين، وإذا كانت الهجرة ظاهرة ملازمة للبشر، عالمية الطابع وقديمة العهد، فقد تطورت بشكل ملموس من خلال حجمها وإتجاهاتها وأهدافها، وكذلك من حيث الوسائل والأساليب المعتمدة فيها، في ظل غياب إستراتيجيات واضحة المعالم لمعالجة الظاهرة.

انطلاقا مما سبق، سنتطرق في هذا المحور الحديث في **(الفقرة الاولى)** مفهوم الأمن كما سنلقى نظرة في **(الفقرة الثانية)** الهجرة بالمغرب ومكافحة الاتجار بالبشر.

الفقرة الاولى: مفهوم الامن

أوجد الباحثون في مختلف العلوم تعريفات كثيرة للأمن انصبت جلها على كونه محصلة لمجموعة من الإجراءات التربوية والوقائية والعقابية التي تتخذها السلطة لدرء الاخطار داخليا وخارجيا[179] وأنه إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية[180] وأنه قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث والوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والمؤدية للعنف، وأنه ثمرة الجهود المشتركة من قبل الدولة وأفراد المجتمع من أجل الحفاظ على حالة التوازن الاجتماعي.

أما اصطلاحا فنجد الأمن في اللغة العربية يتخذ مساحة واسعة من المفاهيم فهو ليس مقتصرا على حماية المجتمع من السرقة والنهب والإرهاب ونحوه، بل الأمن في قواميس هذه اللغة أعم من ذلك كله فهو الطمأنينة والاطمئنان بعدم توقع مكروه في الزمن الحاضر والآتي، وضده الخوف الذي يعني الفزع وفقدان الاطمئنان،[181]

أما في اللغة اللاتينية فمصطلح الأمن يجد مصدره في كلمة (securitas)، حيث ولدت ترجمته إلى اللغة العربية مصطلحين متميزين:(السلامة والأمن).[182]ومن أجل الإحاطة بأهم مفاهيم الأمن سنتوقف عند أهمها وأكثرها ارتباطا بالحياة المعاصرة ويتعلق الأمر بما يلي:

1 – الأمن العام: وهو مؤسسة مركزية تشكل إحدى مكونات الدولة وعنصرا أساسيا في الحفاظ عليها وعلى هيبتها واحترام قوانينها بالجهد اليومي المنظم، وكذا دعم أنشطتها الرئيسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودفع أي تهديد أو عائق أو خطر عنها من أهدافها الأساسية

- [179]علي فايز الجحني، مدخل إلى العلاقات العامة والإنسانية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، لرياض، 2006، ص21-20

- [180]عبد الكريم نافع، الأمن القومي، مطبوعات الشعب، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص. 12.

[181]- السلاوي محمد أديب، السياسة وأخواتها، مطبعة الرباط نت، الرباط، 2012، ص 94.

-[182]المديرية العامة للأمن الوطني، مجلة الشرطة، العدد 10، نونبر 2005، ص. 62.

توفير الأمن والأمان، حماية الأرواح، المحافظة على الممتلكات ومنع ومحاربة الجريمة قبل وقوعها.

2 – الأمن الاقتصادي: الذي يشمل مستويات متعددة كالدخل الفردي ومسايرته للقدرة الشرائية، توفير فرص الشغل مع ضمانات الاستقرار فيه، الحد من نسبة البطالة، التوزيع العادل للموارد والعوائد، توفير السكن اللائق وفق المعايير الصحية والبيئية الملائمة.

3 – الأمن الغذائي: ويقصد به أن تكون لدى الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا واقتصاديا على الغداء الأساسي[183] .

4 – الأمن الصحي: وذلك بتوافر الخدمة الصحية بأسعار معقولة مع قدرة الأفراد للولوج لتلك الخدمة من خلال التأمين الصحي أو حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها.

5 – الأمن البيئي: حق الفرد في العيش في بيئة ملائمة مع الحد من المخاطر التي تهددها.

6 – الأمن الشخصي: ويقصد به حماية الفرد من التعرض للإيذاء البدني وكل ما يتعلق بسلامته بشكل مباشر، كالتهديدات الناجمة عن الجريمة وعنف الشوارع وتلك الموجهة ضد المرأة والأطفال كالاغتصاب والعنف المنزلي والزوجي وتشغيل الأطفال وسوء معاملتهم.

7– الأمن السياسي: والذي يشمل حق الفرد في التعبير عن رأيه دون التعرض للقمع أو التعنيف، وكذا الحق في المشاركة السياسية على اعتبار أن سلطة الحكومة مستمدة من الشعب في إطار انتخابات حرة ونزيهة.

8 – الأمن الاجتماعي: ويرتبط عادة بالسياسات الاستراتيجية للدولة الهادفة إلى تأمين بيئة آمنة أخلاقيا واجتماعيا لمواطنيها من أجل أن يحظوا بانضباط وعلاقات أسرية متماسكة ورباط اجتماعي قوي.

183- محمد العدوي العشوائيات والأمن البشري، دراسة في أثر العشوائيات على التنمية والأمن القومي، دار المحروسة، مصر، 2007، ص. 54.

والأمن الاجتماعي في نظر العديد من علماء الاجتماع ليس وصفا أو مجموعة من الإجراءات إنها هو عملية متكاملة تبدأ بزيادة العلم والمعرفة والوعي وتنتهي بتحمل المسؤولية الوطنية المتجهة إلى بناء المجتمع وتقوية أسسه وسد ثغراته، في إطار مشروع اجتماعي متكامل ينهي جذور الظاهرة الاجتماعية السيئة ويؤسس الظرف الاجتماعي والإنساني المناسب للأمن الاجتماعي ومتطلباته النظرية والعلمية.

9 – الأمن القومي: ويعني قدرة الدولة على حماية أراضيها وقيمها الأساسية والجوهرية من التهديدات الخارجية وخاصة العسكرية منها وحماية مواطنيها ضد محاولات إيقاع الضرر بهم وبممتلكاتهم وبمعتقداتهم وقيمهم. وبصفة عامة يشير مفهوم الأمن القومي في نظر العديد من الباحثين والخبراء[184] إلى المنعة القومية أو بتعبير أبسط هو درجة عالية من المناعة التي تحمي وتصون مقدرات البلاد من الأخطار.

10– الأمن الثقافي: ويعني حماية الثقافة الوطنية من الغزو والاندثار وحماية ثوابتها الحضارية والتاريخية والدينية. وهو ما يجعل هذا الأمن في العديد من الدول على ارتباط شديد بالأمن القومي لما له. من علاقة بالتوازنات الاستراتيجية للدولة لذلك يعتبر الأمن الثقافي الضمانة المستقبلية لوحدة الأمة لحفظ هويتها واستقلاليتها وانتمائها الحضاري،

11 – الأمن الروحي: هو من المفاهيم الحديثة إذ لم يكن هذا المصطلح معروفاً في التاريخ الثقافي والفكري الإنساني بل لم يكن هذا المصطلح معروفاً إلى فترة قريبة، فقد ظهر هذا المفهوم إبان تصاعد موجة الاضطرابات الدينية الناتجة عن الانحرافات الدينية التي راجت في بعض المناطق من العالم الإسلامي خلال العقود الأربعة الأخيرة نتيجة لعوامل كثيرة وأسباب عديدة منها تفشي ظاهرة التطرف في فهم الأحكام الدينية والمقاصد الشرعية مما تسبب في

184- محمد بوزيت التحول الديمقراطي بالمغرب ورهان الحكامة الأمنية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سطات، السنة الجامعية 2017-2018، ص25

اضطراب حبل الأمن الروحي وفي زعزعة الاستقرار في المجتمعات الإسلامية التي عانت ولا تزال تعاني من هذه الظاهرة الشاذة الآخذة في الانتشار .[185]

هكذا يكون الأمن في مفاهيمه المختلفة قد احتل في الثقافة المعاصرة كما في ثقافة الأجيال السابقة قيمة عظيمة تمثل المجالات التي لا يعيش الإنسان إلا في ظلالها.

الفقرة الثانية: الهجرة بالمغرب ومكافحة الاتجار بالبشر

سنتطرق في هذه الفقرة، الهجرة نحو سبة ومليية لاحداث الاخيرة نموذجا **(أولا)** كما أننا سنتحدث في **(ثانيا)** مكافحة ظاهرة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

أولا: الهجرة نحو سبة ومليية لاحداث الاخيرة نموذجا

بعد الأزمة غير المسبوقة التي أحدثتها موجة الهجرة الكبيرة وعبور عشرات الآلاف من الشباب والأطفال والنساء نحو سبتة ومليلية المحتلتين في الأيام الأخيرة، والمآسي والارتدادات التي خلفتها وستخلفها على مستقبل المنطقة وتدبير ملف الهجرة، يقفز إلى الواجهة سؤال محوري: هل انتهت الأزمة أم إن ما نعيشه مجرد بداية لموجة جديدة من الهجرة في المستقبل؟

علاوة على ماسبق، فالأسباب المؤدية إلى الهجرة لا تقتصر على معدل البطالة المرتفع، خاصة في أوساط الشباب؛ لأنه يوجد قطاعات تعاني من عجز في اليد العاملة، وإنما هناك تطلعات لعيش أفضل يعتقد هؤلاء أنه بمجرد العبور إلى أوروبا سيجدون الحلم الذي يراودهم.

إضافة إلى ماسبق، أن المشكلة أعقد مما يتصور الشباب الحالم بالهجرة، وتدخل فيها اعتبارات جيو–سياسية معقدة، لافتا إلى أن المغرب "لا يمكنه أن يلعب دور الدركي لإسبانيا والاتحاد الأوروبي.

تبعا لذلك، فتفشي الفساد، فأحزاب الأغلبية الحكومية في البرلمان تقوم بعرقلة أي مبادرة للحد من الفساد الذي عشناه في صفقات عدة كان من شأنها التخفيف من غلاء المعيشة وإجراء الإصلاحات الاجتماعية التي وعد بها الحزب الحاكم في حملته الانتخابية.

[185]- محمد بوزيت، التحول الديمقراطي بالمغرب ورهان الحكامة الأمنية، نفس المرجع، ص. 26.

عموما،لقد تمكنت المملكة من ترسيخ مكانتها، على الصعيد الدولي، كشريك مسؤول وموثوق، يحرص على تنفيذ التزاماته، وينتظر من شركائه نفس التعامل؛وقد أسفرت المقاربة المتوازنة، التي اعتمدتها بلادنا في تدبير ظاهرة الهجرة، عن نتائج ملموسة.

لكن، يجب أن نعترف، بكل شجاعة وموضوعية، بأن النموذج الحالي للتعاون، في هذا المجال أصبح متجاوزا، والأزمات المتكررة خير شاهد على ذلك[186].

ونفس الأمر ينطبق على جارتنا إسبانيا، حيث عرفت شراكتنا تطورات مهمة، في مختلف المجالات، بما في ذلك محاربة الهجرة غير الشرعية.

غير أن هذا التعاون يواجه اليوم، تحديات كبيرة، مرتبطة ببعض المقتضيات القانونية المتجاوزة، والقرارات القضائية البعيدة عن الواقع، التي تحول، مع الأسف، دون ترحيل الأطفال القاصرين، والأشخاص الذين ينتحلون صفة اللجوء، وتغذي أطماع الشبكات الإجرامية.[187]

من ناحية أخرى، اختلفت وتنوعت طرق تعامل المغرب مع الهجرة والمهاجرين واتخذت صيغا عديدة ومتعددة، لكنها تتحد في دواعي إقرارها واستجابة لأداء التزام اتفاقي أو تعاقدي أو سياسي أو أمني وهو الغالب أو انساني، وقد دشن المغرب السياسة الأولى بتشديد المراقبة لسواحله في الشمال على المتوسط، كما في الغرب على المحيط الأطلسي قبالة جزر الكناري، بالإضافة إلى تأهيل موظفيه من شرطة الحدود العاملة في نقط العبور، ثم تأهيل ترسانته القانونية لتواكب التغييرات والتطورات الجديدة في عالم جرائم التزوير والتزييف للهويات والوثائق وانتحالها، وتأهيل فرق مكافحة الجرائم وتفكيك العصابات المتخصصة في ميدان تهريب البشر.[188]والذي سيكون موضوع حديثنا في ثانيا.

ثانيا: مكافحة ظاهرة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر

- [186]الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الاولى من السنة التشريعية الاولى من الولاية التشريعية الثانية عشر 9 اكتوبر2026

[187]- الخطاب الملكي، مرجع سابق

[188]- صبري الحو، تقارير المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، 21 دجنبر 2016، ص: 10

لقد أصبح من البديهي للكثيرين أن العبودية والرق قد أضحيا رمزين من رموز الماضي، إلا أن الواقع يشهد بغير ذلك، بحيث برز نوعا جديدا من مظاهر الاتجار غير المشروع الذي ينصب على الإنسان وبالذات على النساء والأطفال، تمارسه جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بالإضافة إلى تهريب المهاجرين بطرق غير قانونية.[189]

وفي سياق الأضرار التي تلحق بالعديد من المجتمعات في الآونة الأخيرة، نتيجة خطورة تنامي حجم وأنشطة شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، على أمن واستقرار الدول، وعلى سلامة حياة المرشحين للهجرة وحقوقهم الإنسانية، وبالنظر إلى ارتباط هذه الجريمة بظاهرة الهجرة الدولية،[190] بادرت الأمم المتحدة إلى إصدار اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والبرتوكولان الإضافيان الملحقين بها ويتعلق الأمر ببروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين برا وبحرا وجوا وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الانجار بالأشخاص، لمنع جريمة تهريب المهاجرين ومكافحتها، وحث الدول الأطراف لاتخاذ ما يلزم من التدابير والإجراءات لتجريم الأفعال المكونة لهذه الجريمة.

كما اتخذت في سنة 2013 قرارا في إطار الجمعية العامة يهدف إلى تحسين تنسيق الجهود المبذولة من قبل الدول الأعضاء والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، لمكافحة الاتجار بالأشخاص، من خلال القيام مرة كل أربع سنوات بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية من أجل تقييم الإنجازات وتحديد الثغرات والتحديات ذات الصلة بالموضوع.[191]

---

[189]-اديبة محمد صالح عبد الله، الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية السليمانية، العراق 2009. ص .206

[190]- سعيد محمد صباح، جريمة تهريب المهاجرين، دراسة مقارنة كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، دار الكتب القانونية، مصر -الامارات 2013 ص 19.

[191]-قرار رقم 68/192 A/RES/25/55, اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 18 دجنبر 2013 لتحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/457/68), الدورة الثامنة والستون, البند 108 من جدول الاعمال, ص 9/7. 2013

وهناك تباين كبير بين المناطق من حيث الامتثال للمعايير، فكثير من البلدان الأفريقية ليس لديها حتى الآن تشريعات بشأن الاتجار بالبشر أو لديها قوانين لا تجزم إلا بعض جوانب الاتجار بالبشر مثل الاتجار بالأطفال، كما أن معظم أحكام الإدانة الصادرة في قضايا الاتجار بالبشر ورد الإبلاغ عنها من قبل بلدان قليلة متفاوتة على مستوى نسبة النمو، وهذا يوحي بأن إحراز التقدم في مكافحة الاتجار بالبشر لا يتوقف بالضرورة على مستويات الدخل، بل هو ثمرة مبادرة وطنية فردية بالأساس[192].

على الرغم من أن المشرع المغربي عرف تأخرا كبيرا في وضع إطار قانوني خاص بتجريم الاتجار بالبشر، إلا أن معظم عناصر الجرائم التي نص عليها البروتوكول منصوص عليها في القانون الجنائي المغربي وقانون 02-03. كما أن الخطوط العريضة للإستراتيجية الوطنية لمحاربة الاتجار بالبشر التي وضعت سنة 2003، تسعى لتحقيق التآزر والتلاؤم والتكامل البنيوي بينها للوصول إلى عمل منسجم وفعال ومتكامل.

وقد اختارت الإستراتيجية الجديدة مقاربة مندمجة تعتمد العمليات" بحيث تعهد مهمة الإشراف عليها للجنة بين وزارية للتنسيق تسهر على توحيد وانسجام واستدامة الأنشطة التي سيتم إنجازها في هذا المجال، من خلال ثلاث عمليات أساسية تتمثل في الوقاية من الظاهرة ومكافحة الاتجار وحماية الضحايا[193].

وبالنظر للأهمية التي تكتسيها ظاهرة الاتجار بالبشر على مستوى النقاش الدولي والوطني، بسبب ارتباطها بقضايا حقوق الإنسان، أصبح المغرب يقوم بجهود كبيرة في هذا المجال، على مستوى حجم الظاهرة وأبعادها ومآلاتها، وهذا ينبع من تصنيفات التقارير الدولية للمغرب غير المشرفة في هذا المجال، وحسب تقرير المقررة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية

---

[192]-التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص، خلاصة وافية، منشورات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فبراير, 2009. ص7

[193]-الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر" مديرية الهجرة ومراقبة الحدود، وزارة الداخلية، المملكة المغربية، 2008، ص 03.

بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، بعد زيارتها للمغرب في الفترة من 17 إلى 21 يونيو 2013، بدعوة من الحكومة المغربية.

و يشير هذا التقرير إلى التحديات الرئيسية والمسائل التي تدعو إلى القلق فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص في المغرب، خاصة فئة المهاجرين غير النظاميين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، وبعض دول جنوب شرق آسيا، والتي تتمثل في نقص المساعدات والمؤسسات المخصصة للاستقبال ضحايا الاتجار بالبشر خاصة الأطفال والنساء، وعدم وجود إطار قانوني لتقديم المساعدة لهم، وكذا صعوبة وصولهم وولوجهم إلى العدالة، وعدم وجود أي برنامج للإدماج المهاجرين غير النظاميين واللاجئين وطالبي اللجوء، بالإضافة إلى صعوبة إلقاء القبض على مرتكبي الاتجار بالبشر.

المحور الثاني: الهجرة بالمغرب ورهانات البعد التنموي

المقاربة التنموية تبقى الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تستند إليها بعض الدول في التعاطي مع ظاهرة الهجرة.

فالهجرة في السنوات الاخيرة عرفت تصاعدا كبير نتيجة تدهور الاوضاع السوسيواقتصادية وغلاء المعيشة ومتطلبات العيش الكريم نتيجة غياب وقصور سياسة عمومية تنموية؛ بحيث اصبح للشاب حلام بالضفة الاخرى املا في تحسين الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

انطلاقا مما سبق، سنتطرق في هذا المحور الحديث في **(الفقرة الاولى)** الهجرة في صلب الاهتمام الخطب الملكية كما سنتطرق في **(الفثرة الثانية)** السياسة العمومية للنهوض بقطاع الشباب.

الفقرة الاولى: الهجرة في صلب الاهتمام الخطب الملكية

كما يتعين وضع قضايا الشباب في صدارة السياسات العمومية، واهتمامات هيئات الحكامة، من خلال وضع تصور متكامل، يضمن تكافؤ الفرص، ويشمل التعليم والتأهيل والإدماج الاقتصادي.

وذلك بما يعزز الثقة في قدرتهم على الارتقاء الاجتماعي، وفي مؤسسات وطنهم، وفي الفرص التي يوفرها لهم، لبناء مستقبل أفضل، في ظل الحرية والكرامة والاستقرار.

فالنهوض بالتنمية المندمجة، وتحسين الخدمات العمومية، وتحفيز الاستثمار المنتج، يرتبط ارتباطا وثيقا بمسار الجهوية المتقدمة، وتفعيل اللاتمركز الإداري.

غير أن التأخير والاختلالات، التي لا تزال تعرقل تنزيل اللامركزية واللا تمركز الإداري، تنعكس سلبا على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعيق التجاوب مع الانشغالات الحقيقية للمواطنين[194].

لذا، نشدد على أنه لم يعد من المقبول أي تأخير أو تماطل، في التفعيل الكامل لميثاق اللاتمركز، بما يقتضيه من نقل للصلاحيات، والموارد البشرية والمالية الضرورية، من المركز إلى الأقاليم والجهات.

كما ينبغي وضع حد للعراقيل، التي لا تزال تعيق عمل مؤسسات الجهة، لاسيما من خلال تحديد أكثر وضوحا للاختصاصات، والرفع من مواردها البشرية والمادية.[195]

الفقرة الثانية: السياسة العمومية للنهوض بقطاع الشباب

يمثل الشباب في جميع البلدان موردا بشريا رئيسيا للتنمية وعاملا مؤثرا يساهم في التغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والابتكار التكنولوجي، ويعتبر بما لديه من خيال وطاقات هائلة ورؤى خلاقة عنصرا أساسيا لتنمية المجتمعات التي يعيش فيها إلى جانب دوره الكبير في تشكيل وصياغة المستقبل بتحدياته ورهاناته[196] وبذلك فإنه يحظى باهتمام خاص في السياسات والبرامج الحكومية،

---

[194]-الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الاولى من السنة التشريعية الاولى من الولاية التشريعية الثانية عشر 9 اكتوبر 2026

[195]- نفس المرجع

[196]-الأمم المتحدة، الجمعية العامة، قرار اتخذته الجمعية العامة حول برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها الدورة الخمسون، البند 105 من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 13 مارس 1996.

غير أن طبيعة هذا الاهتمام تختلف درجاته لدى البلدان المتقدمة عنه في البلدان النامية التي لا ترقى سياساتها إلى درجة الاستثمار في الطاقات الشبابية وتأهيلها للإسهام في التنمية في أبعادها الشاملة.

والمغرب من البلدان التي تتوفر على قاعدة هرمية شبابية مهمة تشكل ثلثي الساكنة، إلا أن الاستثمار فيها لم يرق بعد إلى المستوى المأمول حيث أشار جلالة الملك في خطاب 13 أكتوبر 2017[197]: (إن التقدم الذي يعرفه المغرب لا يشمل مع الأسف كل المواطنين وخاصة شبابنا الذي يمثل أكثر من ثلث السكان والذي نخصه كامل اهتمامنا ورعايتنا)، كما أكد في نفس الخطاب على أن: (... السياسات العمومية القطاعية والاجتماعية فرغم أنها تخصص مجالا للشباب إلا أن تأثيرها على أوضاعهم يبقى محدودا لضعف النجاعة والتناسق فيما بينها وعدم ملائمة البرامج لجميع الشرائح الشبابية). هذا الاهتمام الملكي بقضايا الشباب تؤكده كذلك الوثيقة الدستورية حيث نص الفصل 32 من دستور 2011 على:

–توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد؛

–مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني؛

–تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لإبراز طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات.

ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري النهوض بالسياسة الوطنية للشباب عبر تحقيق تعاون أمثل بين مصالح الدولة من جهة وبين مختلف المتدخلين العموميين

والخواص وكذا الجمعويين في إطار استراتيجية وطنية مندمجة للشباب تأخذ بعين الاعتبار الإكراهات التي تعاني منها هذه الشريحة، وتعمل على إيجاد حلول متقدمة ومتجانسة على

[197]- مقتطف من خطاب 13 أكتوبر 2017 بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، مأخوذ من البوابة الإلكترونية للجماعات المحلية.

المدى الطويل يتجاوز حدها مدة الانتداب الحكومي (الفقرة الأولى). إلا أن الواقع العملي أبان على مجموعة من الاختلالات شابت تنزيل هذه الاستراتيجية مما حال دون تحقيق الغاية من اعتمادها (الفقرة الثانية).

اولا: الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب

أضحت المقاربة الشبابية حاضرة ضمن الرهانات الاستراتيجية للحكومة عبر العديد من القطاعات على رأسها وزارة الشباب والرياضة والمؤسسات العمومية والمنظمات الحكومية و غير الحكومية والجمعيات، حيث يتم بدل مجهودات كبيرة وصرف ميزانيات ضخمة في غياب رابط التنسيق المشترك بين مختلف هذه المكونات. الشيء الذي دفع بوزارة الشباب والرياضة إلى أخد مبادرة التفكير في توحيد رؤية العمل باعتماد إستراتجية وطنية مندمجة للشباب كفيلة بمعالجة كافة الاختلالات التي تعيشها هذه الشريحة وقادرة على إيجاد حلول متقدمة لقضايا متعددة متشابكة مرتبطة بالشأن الشبابي المغربي كالبطالة والهجرة السرية وهجرة الكفاءات و الهدر المدرسي المخدرات والأمراض المنقولة جنسيا وغيرها، وذلك في تناغم مع الاهتمامات التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لهذه الفئة والذي عبر في غير من مناسبة عن الأولويات الأساسية التي ينبغي للحكومة الانكباب عليها في القضايا المرتبطة بالشباب من تعليم وتشغيل وصحة وتنمية محلية ومشاركة سياسية وغيرها ، فضلا على التوجه الدولي العالمي الذي يدعو سائر الدول إلى الاستثمار الحقيقي في الشباب .[198]

وانطلاقا من التوجهات الملكية والأبعاد الدولية لقضية الشباب شكلت الإستراتجية الوطنية المندمجة للشباب مبادرة ايجابية تنبني على فتح الحوار والتشارك بين مختلف الفاعلين في قطاع الشباب عبر تعبئة عدد كبير من الشركاء الحكوميين ومؤسسات عمومية ومجتمع مدني تم إشراكهم في صناعة خريطة طريق هذه الاستراتيجية من خلال المنتديات الجهوية السادسة

[198]- الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة الشباب والرياضة www.mjs.gov.ma، الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030 شبيبة مواطنة، مبادرة سعيدة ومتفتحة، 2014 اطلع عليه يوم 12-09-2026

عشرة التي تم تنظيمها في مناطق مختلفة من المغرب.[199] حيث عرفت مشاركة أزيد من 4000 شاب وشابة، وكانت فرصة هامة للوزارة للتعرف أكثر على اهتمامات الشباب وانشغالاته اليومية والمستقبلية.

وما ينبغي تسجيله في هذا الإطار أن الاشتغال على الإستراتجية الوطنية المندمجة للشباب تم بلجنتين:

لجنة موسعة: تضم ممثلي كل القطاعات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال الشباب.

ولجنة مصغرة: مشكلة من عدد محدود من ممثلي القطاعات، هدفها الإعداد القبلي للعمل لعرضه على اللجنة الموسعة.

ثانيا : اختلالات الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب.

بالرغم من كون وزارة الشباب والرياضة قد أخذت مبادرة إطلاق مشروع الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب والتي كانت مطلبا للحركة الجمعوية فإن طريقة تدبيرها شابتها مجموعة من الاختلالات:[200]

أولا: رغم وجود قطاع حكومي مختص في قضايا الشباب» في مختلف الحكومات المتعاقبة من الاستقلال إلى اليوم فإن ذلك لم يمنع من استمرار غياب وجود سياسة عمومية للشباب بالرغم من وجود برامج موجهة بالأساس لهذه الفئة. فالملاحظ هو افتقاد هذه البرامج والمبادرات

[199]- أطلقت وزارة الشباب والرياضة مشروع الإستراتجية الوطنية للشباب بدعم من لجنة متعددة القطاعات بتمثيلية لمختلف المصالح المعنية وبعض جمعيات الشباب وفاعلين في القطاع الخاص إلى جانب الدعم التقني للمنظمات الثلاث للأمم المتحدة، اليونيسيف و (UNFPA) و (PNUD).
انطلقت أشغال المنتديات الجهوية كمحطة أولى للاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب في 20 فبراير 2010 تحت شعار (شبابنا نتوما وحنا المستقبل يجمعنا)، وتستهدف 4 آلاف شاب وشابة على مستوى 16 مدينة الدار البيضاء، خريبكة، والجديدة، ومراكش، وطنجة، والرباط، وتازة وسيدي قاسم، وشفشاون، ووجدة، والراشدية، وفاس، وبني ملال، أكادير، والعيون، والداخلة.

[200]- الموقع الإلكتروني للوسيط من اجل الديمقراطيةwww.mediateurddh.org.ma ، تقرير حول تقييم السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، اطلع عليه يوم 12-09-2026

والمشاريع لرؤية مندمجة، فضلا عن أنها تسطر بشكل أحادي دون استشارة المعنيين بالأمر مباشرة أو عبر دراسات علمية تقرب أصحاب القرار من تحديد الحاجيات وترتيب الأوليات التي تتجاوب مع انتظارات الشباب.

ثانيا: يحضر الشباب في البرامج القطاعية كفئة مستهدفة ويغيب كليا كفاعل، إذ لا يتوفر حاليا على أي إطار أو آلية تمكن الشباب من إسماع صوتهم وإبداء آرائهم فيما يبرمج لفائدتهم، وهذا العنصر يعد أحد أهم مقومات النجاعة في كل سياسة عمومية للشباب إذ لا سياسة عمومية للشباب بدون استشارتهم ومشاركته[201].

ثالثا: المنتديات الجهوية لم يتم إصدار نتائجها وتعميمها على الشركاء من القطاع الحكومي وغير الحكومي والفعاليات المدنية، مما جعل وزارة الشباب والرياضة تحتكر جميع المعطيات

رابعا: لم يتم الخروج بميثاق وطني للشباب.

وعموما فإن التفكير في الإستراتجية الوطنية للشباب يعد مبادرة ايجابية، لكن ينبغي أن يتم بناؤها على أسس صحيحة لتكون أرضية ومرجعية تسهم في بلورة سياسات عامة لصالح الشباب بطرق احترافية بعيدة عن الارتجالية وذلك تفاديا لتكرار الإخفاقات في السياسات العامة المتصلة بالشباب.

ثالثا: الاهداف المرحلية لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

إن هدف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هو محاربة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي وفق استراتيجية تحدد الأهداف المرحلية للبرامج الاجتماعية المخصصة للساكنة المستهدفة.

أولا – المرحلة الأولى: 2005-2010

تمحورت حول أربعة برامج لفائدة مختلف الفئات المستهدفة:[202]

---

201 - تقرير حول تقييم السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، الرباط 4 يونيو 2010

202 الموقع الإلكتروني الرسمي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية www.indh.ma، المبادرة الوطنية للتنمية، اطلع عليه يوم 12-09-2026

أ- برامج محاربة الفقر في الوسط القروي: همت 403 جماعة قروية لا يتعدى معدل الفقر بها 30.%.

ب- برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري: يستهدف هذا البرنامج 530 حيا حضريا وتتوخى الأهداف التالية:

-توسيع قاعدة الاستهداف الترابي لفائدة المدن الصغرى بناء على عتبة 20.000 نسمة كمعيار لتحديد الجماعات الحضرية المعنية ؛

-تعزيز الاستهداف لصالح المدن التي تتجاوز 100.000 نسمة؛

-دعم ومواكبة الأحياء الحضرية المستهدفة خلال المرحلة الأولى للمبادرة.

ج برامج محاربة الهشاشة: تستهدف الفئات في وضعية هشة، وتضم الشباب بدون مأوى وأطفال الشوارع والنساء في وضعية الهشاشة القصوى. وتبتغي هاته البرامج تحسين مستوى عيش هذه الفئة من الأشخاص مع ضمان الرعاية وإعادة الإدماج الأسري والاجتماعي.

د. البرنامج الأفقي: ويقصد به تلك البرامج التي تستهدف باقي المناطق في المغرب من خلال تطوير الأنشطة ذات الوقع القوي في مجال التنمية البشرية، والتي تروم تقوية الهندسة الاجتماعية في مجال التكوين وتنمية القدرات وتدعيم التنشيط الاجتماعي والثقافي.

ثانيا – المرحلة الثانية: 2011-2015

أعطيت انطلاقتها من طرف جلالة الملك. وشكلت دفعة قوية في مجال التنمية الاجتماعية من خلال الرفع من الغلاف المالي المخصص لها الذي أصبح يناهز 17 مليار درهم، مع توسيع قاعدة الاستهداف لتشمل 702 جماعة قروية و 532 حي حضري، بالإضافة إلى برنامج للتأهيل الترابي الذي خصص له غلافا ماليا إجماليا قدره 5 مليار درهم، ويستهدف 1 مليون مستفيدا قاطنا بـ 3300 دوار ينتمي إلى 22 إقليم معزول أو جبلي خاصة فيما يتعلق بالبنيات التحتية والخدمات الأساسية.

خاتمة:

ختاما، يمكن القول وللدواعي منهجية، أننا حاولنا قدر المستطاع، أن نعطي نظرة شمولية تجسيد واقع الامن والهجرة والتنمية؛ كما احتل الموضوع مكانة مركزية في البرامج الإصلاحية التي تبنتها الحكومات المتعاقبة.

علاوة على ذلك، فظاهرة الهجرة غير النظامية باتت في الآونة الأخيرة إشكالية معقدة الأسباب وذات أبعاد متعددة، لذا ينبغي مكافحتها في ظل إستراتيجية شاملة، تأخذ بعين الإعتبار الواقع الإجتماعي والإقتصادي، وتراعي المعطى الحقوقي والإنساني الذي يجعل الفرد في صلب إهتماماته من حيث تكريس حقوقه الطبيعية في الكرامة والحرية.

اضافة الى ذلك،بات من المؤكد أن القضاء على هذه الظاهرة سيكون مستحيلا ما لم يتم القضاء على كل الأسباب الرئيسية التي تسبب في الهجرة، عبر إتخاذ خطوات جادة للحد من البطالة والحد من القصور في التنمية بما يقلل الفجوة التنموية بين جهات المملكة.

لهذا فجل الدراسات التي تقوم بها الدول التي تعرف حركة هجرة واسعة النطاق جعلت من المقاربة التنموية، بديلا لا محيد عنه بدل الهاجس الأمني الذي لطالما شكل أحد أولويات إيقاف حركة الهجرة ،وجعلت من البعد التنموي أحد أبرز الدعائم الموجهة لسياساتها العمومية ومنها

السياسة المتعلقة بالهجرة.

وتأسيسا لما سبق، فإن المقاربة التنموية كما قلنا سابقا، تبقى الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تستند إليها بعض الدول في التعاطي مع ظاهرة الهجرة وهو ما يتمظهر لنا من خلال النموذج المغربي، الذي مزج البعد الانساني والبعد الأمني والديني بالبعد التنموي للهجرة، في إطار التوجه العام لمؤسسات الدولة بما يتماشى مع المسار النضالي والحقوقي الذي راكمه المغرب منذ مراحل طويلة.

انطلاقا من هذه الخاتمة الموجزة؛ نصل إلى بعض المقترحات المتواضعة في هذا الموضوع، وهي كتالي:

– يتعين وضع قضايا الشباب في صدارة السياسات العمومية؛

– الهجرة غير النظامية ما هي إلا نتيجة عوامل متعددة، منها عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية؛

– الهجرة غير النظامية تعتبر عامل رئيسي يزيد من تفاقم مجموعة من الجرائم العابرة للحدود مثل الاتجار في البشر وغسيل الاموال والاتجار في المخدرات والإرهاب؛

– المقاربة التنموية التي يندمج فيها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والديني هي سبيل للتخفيف من هذه الظاهرة؛

– تفعيل السياسة العمومية للنهوض بقطاع الشباب؛

–توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد.

لائحة المراجع:

✓ **الكتب**

–علي فايز الجحني، مدخل إلى العلاقات العامة والإنسانية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، لرياض، 2006،

–عبد الكريم نافع، الأمن القومي، مطبوعات الشعب، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003،

– السلاوي محمد أديب، السياسة وأخواتها، مطبعة الرباط نت، الرباط، 2012،

– محمد العدوي العشوائيات والأمن البشري، دراسة في أثر العشوائيات على التنمية والأمن القومي، دار المحروسة، مصر، 2007،

– صبري الحو، تقارير المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، 21 دجنبر 2016،

–اديبة محمد صالح عبد الله، الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة، مركز للدراسات الاستراتيجية السليمانية، العراق 2009.

– سعيد محمد صباح، جريمة تهريب المهاجرين، دراسة مقارنة كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، دار الكتب القانونية، مصر –الامارات 2013

✓ **الاطاريح**

– محمد بوزيت التحول الديمقراطي بالمغرب ورهان الحكامة الأمنية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سطات، السنة الجامعية 2017–2018،

✓ **المجالات**

– حماد صابر، الهجرة والتنمية التحدي العالمي في الألفية الثالثة، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 24، سنة 2009

– المديرية العامة للأمن الوطني، مجلة الشرطة، العدد 10، نونبر 2005،

✓ **الخطب الملكية**

–الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الاولى من السنة التشريعية الاولى من الولاية التشريعية الثانية عشر 9 اكتوبر 2026

– مقتطف من خطاب 13 أكتوبر 2017 بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، مأخوذ من البوابة الإلكترونية للجماعات المحلية.

✓ **تقارير**

–قرار رقم 68/192 25/55 ,A/RES/اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 18 دجنبر 2013 لتحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بناء على تقرير اللجنة الثالثة ,(68/457/A) الدورة الثامنة والستون, البند 108 من جدول الاعمال. 2013

– التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص، خلاصة وافية، منشورات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فبراير, 2009.

–الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر" مديرية الهجرة ومراقبة الحدود، وزارة الداخلية، المملكة المغربية، 2008،

– تقرير حول تقييم السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، الرباط 4 يونيو 2010

✓ **المواقع الإلكترونية**

- الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة الشباب والرياضة www.mjs.gov.ma، الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030 شبيبة مواطنة، مبادرة سعيدة ومتفتحة، 2014

-الموقع الإلكتروني للوسيط من اجل الديمقراطية www.mediateurddh.org.ma، تقرير حول تقييم السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان،

– الموقع الإلكتروني الرسمي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية www.indh.ma، المبادرة الوطنية للتنمي